

Distr.: General
26 January 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الثانية والعشرون

نيويورك، 17-28 نيسان/أبريل 2023

الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل التي

ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوثيقة

الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية،

والمسائل الناشئة

اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "الحقيقة والعدالة الانتقالية وعمليات المصالحة"

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عُقد اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "الحقيقة والعدالة الانتقالية وعمليات المصالحة" في سانتياغو، شيلي، في الفترة من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتتضمن هذه المذكرة التقرير الصادر عن الاجتماع.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "الحقيقة والعدالة الانتقالية وعمليات المصالحة"

أولا - مقدمة

1 - تقع الشعوب الأصلية في كثير من الأحيان في شرك نزاعات عنيفة وعمليات تسليح تحدث نتيجة لعوامل مختلفة. وترتبط معظم النزاعات المتكررة بالمصالح الاقتصادية الناشئة عن أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها، ولكن يكمن قاسم مشترك في هذا الصدد في عدم ضمان حقوق الشعوب الأصلية على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، وغيرها من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2 - وتؤثر النزاعات وعمليات التسليح المذكورة تأثيرا مباشرا في حياة الشعوب الأصلية، بحيث تتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تشريدتها من أراضي أجدادها، وتعرضها لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والعنف الجنسي والتجنيد القسري للأطفال، وحرمانها من الوسائل الأساسية للبقاء كشعوب وثقافات متميزة. وتسبب النزاعات الفقر وتعكس مسار التنمية وتسهم في هجرة الشعوب الأصلية وتشريدتها في اتجاه المناطق الحضرية، حيث لا تتوفر لها بعد ذلك الحماية بموجب نظم العدالة التقليدية وتصبح معرضة بشكل خاص للتمييز والتهميش. وعلى الرغم من أنها تواجه تحديات مشتركة ناجمة عن هذه النزاعات، بما في ذلك عمليات التشريد من أراضيهم والآثار السلبية للقطاعات الاستخراجية على سلامة البيئة، فإن نساء وأطفال الشعوب الأصلية غالبا ما يكونون أكثر ضعفا ويعانون بشكل أكبر إبان النزاعات. وفي بعض البلدان، تصبح الشعوب الأصلية ضحايا للعنف أو المذابح أو حتى الإبادة الجماعية بسبب هوياتها المتميزة. ويشكل استمرار إنكار وانتهاك حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير السبب الجذري للعديد من النزاعات التي تواجهها الشعوب الأصلية.

3 - وتشكل مبادرات منع نشوب النزاعات وعمليات السلام والاتفاقات أساس المفاوضات السلمية لمعالجة الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات. بيد أن معظم اتفاقات السلام التي تم التفاوض بشأنها لا تزال غير منفذة أو منفذة بشكل جزئي فقط، ويعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى المصالح السياسية والاقتصادية المستمدة من النزاعات أو الافتقار إلى الإرادة السياسية لإجراء الملاحظات القضائية. وبعض الاتفاقات لا تتفاوض الدول الأعضاء بشأنها بحسن نية، وأحيانا تفتقر الشعوب الأصلية إلى الموارد القانونية والمالية لضمان تحقيق نتيجة جيدة. وذلك ما يؤدي إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والنزاعات العنيفة، والسيطرة العسكرية على نطاق واسع. وفي نهاية المطاف، تشكل رداءة نوعية اتفاقات السلام و/أو سجل تنفيذها فرصة ضائعة لبناء الثقة بين الدولة والشعوب الأصلية التي تعاني وسط الأطراف المتحاربة.

ثانيا - لمحة عامة عن مناقشات الاجتماع

4 - تنظم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة كل عام اجتماعا لفريق خبراء دولي بشأن موضوع يحدده المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ويقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا التقرير هو تقرير فريق الخبراء عن اجتماعه لعام 2022 بشأن موضوع "الحقيقة والعدالة الانتقالية وعمليات المصالحة". واستقى الاجتماع معلومات وتحليلات من بعض كبار الخبراء في العالم في هذا المجال، تحضيراً لدورة المنتدى الدائم لعام 2023، التي ستتناول موضوع "الشعوب الأصلية وصحة الإنسان وصحة الكوكب والأراضي، وتغير المناخ: نهج قائم على الحقوق".

5 - وعقد الاجتماع في الفترة من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في سانتياغو، شيلي، في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم من شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية. وحضر الاجتماع أعضاء المنتدى الدائم وخبراء من الشعوب الأصلية ومن غير الشعوب الأصلية (انظر المرفق الثاني). وشارك في الاجتماع ممثلون عن منظمات الشعوب الأصلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظومة الأمم المتحدة.

6 - وترد فيما يلي لمحة عامة عن وقائع الجلسة الافتتاحية لاجتماع فريق الخبراء والمناقشات والعروض والحوارات التفاعلية التي تخللت الاجتماع. ولا يحيط هذا التقرير بكامل نطاق وعمق المناقشات، التي تناولت عددا من القضايا المعقدة مع عرض لرؤى وخبرات الشعوب الأصلية بشأن موضوع المناقشة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك برنامج العمل (انظر المرفق الأول)، تتاح الورقات وغيرها من وثائق الاجتماع على الموقع الشبكي للمنتدى الدائم⁽¹⁾.

7 - وعند افتتاح اجتماع فريق الخبراء، أقام اثنان من حكماء شعب مابوتشي الأصلي (شيلي) احتفالا تقليديا. وأدلى نائب الأمين التنفيذي لشؤون الإدارة وتحليل البرامج في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببيان رحب فيه بجميع الحاضرين في الاجتماع. وأشارت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في شيلي إلى المذكرة الإرشادية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية⁽²⁾. وأدلى رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بملاحظات افتتاحية أبرز فيها أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية هو الأداة الرئيسية لتعزيز إطار للعدالة والمصالحة واحترام حقوق الإنسان للجميع وتحقيق هذا الإطار في نهاية المطاف. وأوجزت الرئيسة بالنيابة لفرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أهداف الاجتماع وأشارت إلى أن الاجتماعات بالحضور الشخصي توقفت على مدى عامين خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وجرى الانتقال إلى تنظيم اجتماعات الخبراء عن بعد، ولكن من أجل تحسين التواصل والمشاركة من قبل شبكات ومنظمات الشعوب الأصلية في المناطق الاجتماعية والثقافية السبع، يعقد هذا الاجتماع في سانتياغو بالحضور الشخصي. وفي عام 2018، عقد الاجتماع في نيروبي، وفي عام 2019 عقد في شيانغ ماي، تايلند.

ألف - تسوية النزاعات، والحقيقة والعدالة الانتقالية والمصالحة: القانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة

8 - أدار الجلسة داريو ميهيا مونتالفو، رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وشدد على أن الحقيقة والعدالة الانتقالية وعمليات المصالحة ينبغي أن تستجيب لاحتياجات الشعوب الأصلية ووجهات نظرها.

9 - وأشارت لورا فلوريس، مديرة شعبة الأمريكتين التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى أن مكتبها مكلف بتعزيز عمله في مجال منع نشوب النزاعات بشأن قضايا الشعوب

(1) انظر www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/meetings-and-workshops/egm-2022_truth.html.

(2) انظر www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/TJ_Guidance_Note_March_2010FINAL.pdf.

الأصلية. وبوجه عام، ترصد الإدارتان التطورات السياسية العالمية وتقيمها من أجل التصدي لحالات الأزمات المحتملة وتقديم الدعم والمشورة إلى الأمين العام ومبعوثيه والبعثات السياسية. ويعني تنامي النزاعات الجيوسياسية أن من الضروري تكييف أدوات تسوية النزاعات في سبيل تعزيز الحوار من خلال الوساطة بوصفه أداة رئيسية، ويجب أن تكون أصوات الشعوب الأصلية في صميم هذه الحوارات. وفي سياق تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، أطلقت خطة جديدة للسلام من أجل الاتفاق على المزيد من أشكال الاستجابة في مجال الأمن الجماعي، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في مجال الوقاية التي تركز على إدماج قطاعات المجتمع المهمشة تقليدياً.

10 - ووصفت بريندا غان، من المركز الوطني للحقيقة والمصالحة في كندا كيف أن اتفاق التسوية المتعلق بالمدارس الداخلية الهندية الذي أبرمته كندا (عام 2007) تضمن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 2009 واستحداث أرشيف دائم للبيانات والوثائق والمواد المقدمة في المركز الوطني للحقيقة والمصالحة. ويستند عمل اللجنة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والهدف منه تحويل العلاقة الاستعمارية المتمثلة في ممارسة السلطات الحكومية للدولة السيطرة على الشعوب الأصلية، نحو علاقة جديدة تركز على حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير.

11 - ومن بين الدروس الرئيسية المستفادة خلال هذه العملية أنه ينبغي إدماج القوانين والأعراف الخاصة بالشعوب الأصلية في عمليات العدالة الانتقالية باستخدام مفاهيمها الخاصة للعدالة وتضميد الجراح لإقرار نجاعة تجاربها الشخصية. ويلاحظ أن العمليات القائمة على الواقع الغربي تميل إلى أن تكون عدائية بطبيعتها وتضر بالأهداف العامة للحقيقة والمصالحة وتضميد الجراح. وعلاوة على ذلك، فإن مجرد إضافة "عناصر تتعلق بالشعوب الأصلية" إلى عمليات الحقيقة والمصالحة التي وضعها الآخرون لا يؤدي إلى نتائج ناجحة.

12 - وأشارت السيدة غان إلى أن أحد الجوانب الحاسمة لمعالجة النزاع حقا هو الاعتراف بالحقيقة المحيطة بالنزاع، ذلك أن سرد التاريخ تم بشكل أساسي من منظور المستعمرين. وللمضي قدما ومعالجة آثار الاستعمار لا بد من أن تكون الحقيقة معروفة على نطاق واسع وبشكل علني. وتتمثل إحدى التوصيات الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها في أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا في كفالة القيام بعمليات كشف الحقيقة التي يجب أن تكون مناسبة ثقافيا ومراعية للصدمات.

13 - وأشار بنجامين إيلاباكا، مستشار حقوق الإنسان في بلدية رابا نوي، إلى أن تخطي الصدمات الجماعية التي تعاني منها الشعوب الأصلية نتيجة للانتهاكات التاريخية يتوقف على التدابير التي تتخذها الدول بعد ارتكاب الجرائم. وأضاف أن تعزيز التفاهم المتبادل داخل المجتمعات المقسمة نتيجة لارتكاب فظائع أمر ضروري لبناء مستقبل مشترك تحظى فيه الشعوب الأصلية بالاحترام في تنوعها الثقافي والمؤسسي. وتؤدي الحقيقة، عندما يتم الإعلان عنها وإثباتها على النحو الواجب، إلى الحوار، وفي الوقت المناسب، إلى المصالحة الفعالة.

14 - وشدد السيد إيلاباكا على أن عمليات المصالحة التي تشارك فيها الشعوب الأصلية تتطلب إجراء تغييرات هيكلية في صنع السياسات الوطنية، التي لن تتجح إلا بقدر تمكنها من تصور السلام والمصالحة بالشروط التي يضعها كل شعب في رؤيته الكونية. وينبغي معالجة التدابير الملموسة في إطار سيادة القانون وعبر جميع مظاهر السلطة، بما يشمل الإجراءات القضائية والإجراءات المتخذة خارج نطاق القضاء على

حد سواء. وأبرز بوجه خاص الحاجة إلى تدريب القضاة وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية على تفسير القانون الدولي لحقوق الإنسان من منظور الشعوب الأصلية.

15 - واستشهد السيد إيلاباكا بأمثلة من شيلي (لجنة الحقيقة التاريخية والاتفاق الجديد مع الشعوب الأصلية المنشأة عام 2001) ونيوزيلندا (قانون معاهدة وايتانغي لعام 1975)، فشدد على أنه ينبغي أن تكون عمليات جبر الضرر التي تقوم بها الدول مع الشعوب الأصلية ملزمة قانوناً. وأشار أيضاً إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً بوصفها مراقباً لامتهال الدول للمعايير الدولية، وأن تحت على تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية مع إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الشعوب الأصلية.

16 - وخلال المناقشة، لاحظ الخبراء التحديات التي تواجه حمل الدول على المشاركة في حوارات تعترف بالمساواة في قيمة ومكانة نظم المصالحة والعدالة الخاصة بالشعوب الأصلية. ولوحظ أن الدول تبدي في بعض الحالات اهتماماً بعملية المصالحة ولكنها لا تكون مهتمة بالضرورة بسماع الحقيقة أو الاعتراف بها.

17 - والعدالة الانتقالية محدودة من حيث إنها تميل إلى التركيز على إنهاء نزاع معين، وتتجاهل في الوقت نفسه القضية الأساسية الأكبر المتمثلة في الاستعمار. وشدد الخبراء على أهمية إيصال الحقيقة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية إلى عامة الناس، مقابل وجهات النظر المتحيزة الأكثر شيوعاً التي تميل إلى الهيمنة على الاتصالات. فعلى سبيل المثال، في كندا، كانت نقطة التحول التي دفعت قدماً بعملية الحقيقة هي التهديد برفع دعاوى قضائية متعددة، ولكن الإرادة السياسية الحقيقية الدافعة إلى التوصل إلى الحقيقة والمصالحة جاءت عندما تم اكتشاف جنث أطفال من الشعوب الأصلية في مدارس داخلية سابقة ونقل هذا الخبر على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. وأدى ذلك إلى اعتراف أوسع نطاقاً بالماضي الاستعماري واتخذت الإجراءات للاعتراف بالتغيير وتفعيله.

18 - وأشار المشاركون إلى أنه تم التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 في معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية، ولكن الدول لا تضمن في كثير من الأحيان حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وأبرز مشاركون من شعب رابا نوي الأصلي أنهم يفردون عن غيرهم من الشعوب الأصلية في شيلي بتاريخهم وتراثهم الثقافي، وهو أمر يجب الاعتراف به رسمياً تحقيقاً للمصالحة الحقيقية؛ وإلا فإن استمرار تجاهل مطالبهم سيزيد من ترسيخ النزاع وتفاقم حدته.

باء - الحواجز التي تحول دون مشاركة الشعوب الأصلية

19 - افتتحت هانا ماكغليد، عضوة المنتدى الدائم، حلقة النقاش.

20 - وأشارت أميناتا ديالو، ممثلة لجمعية تينهينان من مالي، إلى أن الشعوب الأصلية غير معترف بها في دستور مالي. بيد أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تعترف، في تقرير فريقها العامل المعني بالشعوب/المجتمعات الأصلية والأقليات، بشعبي الطوارق والبيلي بوصفهما من الشعوب الأصلية.

21 - وذكرت السيدة ديالو أن مالي تواجه بيئة عدائية تتجسد في النزاع والعنف وتجنيد الأطفال. وعلاوة على ذلك، لا يزال اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 غير منفذ إلى حد كبير ولا يلبي احتياجات معظم الماليين، بمن فيهم أفراد الشعوب الأصلية، بسبب عدم استشارتهم في المفاوضات. ويتفاقم النزاع ويمتد أكثر إلى الجنوب. وينتمي الأطفال الجنود في غالبيتهم إلى الشعوب الأصلية، وبدأت ثقافة الأسلحة تحل محل قيمة معارف الشعوب الأصلية في أوساط جيل الشباب. وتعلو الأصوات المسموعة في المجال العام،

التي تروج إلى حد كبير لفكرة مفادها أن امتلاك الأسلحة والانضمام إلى حركات الجماعات المسلحة هما الضمان الوحيد لاحترام حقوق الناس، لتبرز غياب العمل الحكومي اللازم لضمان العدالة والحقوق والمساواة في المعاملة. ومن المؤسف أن الاتفاق لا يتناول مسألة إعادة إدماج الأطفال الجنود باستخدام العمليات والحلول الخاصة بالشعوب الأصلية لوقف تجنيدهم نهائياً.

22 - وشددت السيدة دبالو أيضاً على ضرورة الحصول على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير التعليم والصحة والفرص الاجتماعية والاقتصادية للشباب. وعلاوة على ذلك، ذكرت أن تجنيد الأطفال وتزايد انعدام الأمن في مالي سيستمران في التنامي، ولا سيما في أوساط مجتمعات الشعوب الأصلية، لأن الاتفاق وعنصره المتعلق بالمصالحة لا يأخذان في الاعتبار أساليب الشعوب الأصلية وممارساتها.

23 - وشددت السيدة دبالو على أن مشاركة الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء والشباب، يجب أن تكون أساسية على جميع مستويات عمليات منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في تنفيذ اتفاقات السلام. ويمكن إجراء آخر يجب النظر فيه في توثيق ودعم نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)، وفقاً للمادة 40 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

24 - وأشار كارلوس بوفيدا، وهو محام من إكوادور، إلى أنه على الرغم من الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في دستور إكوادور لعام 2018، لا تزال السياسات العامة قاصرة عن التصدي للتحديات الخطيرة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والثقافية والإقليمية. ونتيجة لذلك، قادت الشعوب الأصلية احتجاجات كملاذ أخير للمطالبة بتغييرات هيكلية لأكثر الفئات استبعاداً (المساواة، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل، وجبر الآثار الاجتماعية والبيئية في أراضي الشعوب الأصلية، من بين أمور أخرى). وتم وصم الانتفاضتين الأخيرتين، في 2019 و 2022، بقيادة اتحاد القوميات الأصلية في إكوادور، إلى جانب الحركات الاجتماعية الأخرى التي شارك فيها العمال والأطباء والطلاب وغيرهم، باعتبارها احتجاجات تمولها عصابات المخدرات. وأدت وسائل الإعلام دوراً كبيراً أثناء الأحداث وبعدها في تحديد نظرة الناس إلى الشعوب الأصلية، من خلال تنميط نضال هذه الشعوب باعتباره خطيراً ووصف أفرادها بالإرهابيين. ونتيجة لذلك، حاکمت الدولة قادة الشعوب الأصلية وغيرها، بمن فيهم النساء، استناداً إلى هذه الرواية.

25 - وأبرز السيد بوفيدا أنه على الرغم من أن المادة 171 من دستور إكوادور تضع نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية والنظام القضائي الرسمي على قدم المساواة، فإن المحكمة الدستورية في إكوادور تضع قيوداً فيما يتعلق بالولاية القضائية للشعوب الأصلية في قضايا القتل، على الرغم من أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان لا تحدد مثل هذه القيود.

26 - وعرض السيد بوفيدا بعض الأمثلة على التنسيق والتعاون بين نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية والنظام القضائي الرسمي امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمادة 40 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والمادتين 9 (1) و 9 (2) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، والمادة 171 من دستور إكوادور، بما في ذلك إنشاء لجان لتقصي الحقائق في مجتمعات الشعوب الأصلية للتحقيق في الوقائع وتوضيحها، وتوفير سبل الوصول إلى الحقيقة من خلال الإجراءات القانونية الواجبة ومشاركة نساء الشعوب الأصلية. وفي القضايا المتعلقة بتجريم الاحتجاجات الاجتماعية، طبقت المحاكم الرسمية "ضمانات تتعلق بالشعوب الأصلية" لمنع فرض عقوبات الحرمان من الحرية. ولم يقتصر

هذا التدبير الأخير على حماية حرية قادة الشعوب الأصلية بل امتد أيضا لحماية حياتهم. وبالمثل، أيدت المحكمة الدستورية في إكوادور هذا التدبير كبديل لعقوبة السجن.

27 - وخلال المناقشة، ندد المشاركون باستهداف الإصلاحات التي كانت ستكرس حقوق الشعوب الأصلية في دستور شيلي المقترح لعام 2022 بحملة تسعى إلى رفض النص الجديد. وإضافة إلى ذلك، يتعرض للوصم ممثلو الشعوب الأصلية الذين يشتغلون على الدستور. وأيدت الشعوب الأصلية في كولومبيا نفس المشاعر، عندما أسفر الاستفتاء عن رفض اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في عام 2016. وفي هذين السياقين، اتفق المشاركون على أن الشعوب الأصلية يجب أن تواصل ممارسة الحقوق المعترف بها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، حتى وإن لم يتم الاعتراف بعد بحقوقها في دساتيرها. وعلاوة على ذلك، اعتبروا أن أحد العناصر الرئيسية في بناء التعددية القومية والبعد الثقافي المشترك يكمن في الاعتراف الكامل بنظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية والتنسيق والتعاون بشكل كاف بين نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية وغيره من نظم العدالة.

28 - وناقش المشاركون أيضا كيف أن التغطية الإعلامية غير المتوازنة خلال العديد من النزاعات تنشر المعلومات المغلوطة وتطيل أمد النزاع. ولوحظ أن الدول قد تتخذ قرارات تستند إلى تقارير وسائل الإعلام بدلا من الاستماع إلى أصحاب المصلحة، وتستخدم في بعض الأحيان، وسائل الإعلام نفسها لنشر معلومات متحيزة لجانب واحد. ولاحظ المشاركون أن عدم وجود تواصل منظم مع الشعوب الأصلية يجعل من الصعب مكافحة المعلومات المغلوطة.

29 - ولوحظ أثناء المناقشة أن الشعوب الأصلية كثيرا ما تعيش في بلدان تشهد نزاعات وطنية طال أمدها. ومع ذلك، نظرا لأنها تشكل عادة أكثر الفئات تهميشا، فنادرا ما تتم استشارتها أو إشراكها في عمليات السلام والمصالحة، في تجاهل حقيقة تأثير انعدام الأمن والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان على المجتمع بأسره. وهذا هو حال شعب البাকা في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار العملية الجارية لتحقيق العدالة الانتقالية، حيث إن ضعف المؤسسات وارتفاع مستويات العنف في المناطق تعرض بقاء للخطر. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن تضطلع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية بدور يدعم مشاركته بل ويسهم في عملية جبر الضرر. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أجراها المعهد الفرانكوفوني للعدالة والديمقراطية حول وضع شعب البাকা خلال الأزمة في الفترة 2013/2014 إلى أن شعب البাকা وقع ضحية لأعمال عنف خطيرة ارتكبتها متمرّدو سيليكيا وميليشيات أنتي - بالاكا وفر أفرادها إلى الغابة للاحتباء فيها. وتعرض آخرون للتعذيب والتشويه في مجتمعاتهم المحلية. وتوفي أيضا العديد من أفراد شعب البাকা في الغابة بسبب الجروح غير الملتئمة والجوع والمرض والبرد، بينما توفي آخرون عند عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية نتيجة عدم الحصول على الرعاية الصحية.

30 - وأشار المشاركون إلى أنه يجب على الدول أن تضمن الحقوق المتعلقة بتحسين رفاه الشعوب الأصلية المتضررة من العنف، ويجب أن يشمل أحد عناصر عملية جبر الضرر الحصول العاجل على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لتحسين حياة أفرادها بعد تعرضهم للانتهاكات، بغض النظر عن كيفية حدوث هذه الانتهاكات.

جيم - أمثلة على الدروس المستفادة من الأعمال المضطلع بها من جانب الشعوب الأصلية وبالتعاون معها

- 31 - أدار المناقشة فيتال بامبانزي، عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.
- 32 - وأوضحت آنا مانويلا أوتشوا أرياس، قاضية في المحكمة الخاصة للسلام في كولومبيا، أنه يوجد في كولومبيا 115 مجموعة متنوعة من الشعوب الأصلية، لكل منها نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقضائية الخاصة بها، والتي كانت قائمة قبل الدولة القومية. ويعترف دستور كولومبيا لعام 1991 بعدد من الحقوق المتعلقة بالشعوب الأصلية. ويقر بالطابع القانوني للعمليات القضائية الفريدة للشعوب الأصلية ويعترف بولايتها القضائية داخل أقاليم الشعوب الأصلية.
- 33 - وأشارت السيدة أوتشوا أرياس إلى أن المناقشات بشأن السلام والمصالحة في كولومبيا تتمحور حول النزاع الدائر الذي يستمر الآن لأكثر من 50 عاما وأسفر عن التشريد القسري للشعوب الأصلية على الخصوص ومصادرة أراضيها. وتشكل الولاية القضائية الخاصة للسلام، التي هي نتيجة لمفاوضات السلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، آلية العدالة الانتقالية التي تدمج نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية في إطار الجهود المبذولة لاتباع نهج كلي إزاء العدالة الانتقالية والمصالحة.
- 34 - وبالنسبة للشعوب الأصلية، فإن رؤيتها الكونية وقانونها الطبيعي (*ley de origen*) ونظمها القضائية ومعتقداتها الروحية هي مكونات رئيسية لفهمها للعالم. ولذلك، من الأهمية بمكان النظر في الطرق التي تتفاعل بها هذه النظم المعرفية الفريدة مع الحقيقة والمصالحة، وكيف يمكن لعمليات السلام أن تكن الاحترام لوجهات نظر الشعوب الأصلية وأن تدمجها بشكل هادف.
- 35 - وقدمت السيدة أوتشوا أرياس لمحة عامة عن بعض الخصائص المشتركة لنظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية، التي يمكن أن توفر إطارا مفيدا لعمليات السلام والمصالحة. فعلى سبيل المثال، أشارت إلى الطبيعة الكلية للنظم القانونية للشعوب الأصلية، التي تتضمن الجوهر المادي والنفسي والروحي للجريمة، وحاولت التعمق أكثر في أسباب سلوك التعدي وإعطاء الأولوية لإعادة الإدماج الاجتماعي للطرف المتعدي. وعلاوة على ذلك، تقدر نظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية اتخاذ القرارات الجماعية والتشاركية والمتقاطعة، وتضطلع نساء الشعوب الأصلية وشبابها وأسرها أيضا بدور نشط في العمليات.
- 36 - وأنهت السيدة أوتشوا أرياس كلامها بعرض ثلاثة دروس رئيسية يمكن تطبيقها على حالات أخرى من عمليات السلام والمصالحة التي تشارك فيها الشعوب الأصلية. أولا، يجب تمثيل الشعوب الأصلية في مؤسسات الدولة، من أجل تغيير العنصرية والتمييز المؤسسيين. ويحق للشعوب الأصلية أن تساهم في هذه المؤسسات والهيئات الرسمية، دون إغفال هويتها الأساسية كشعوب أصلية. وثانيا، يتطلب العمل مع الشعوب الأصلية في جهود المصالحة الاستماع الواعي إلى الشعوب الأصلية وفهم نظاميها الفريدين فيما يتعلق بالرؤية الكونية والمعرفة. فهذه الرؤية الكونية جزء لا يتجزأ من مجتمع الشعوب الأصلية وبالتالي يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات المصالحة. وأخيرا، يجب إجراء جميع الحوارات والمناقشات أفقيا، بحيث توضع الشعوب الأصلية على قدم المساواة مع أصحاب المصلحة الآخرين.

37 - وأشار فاسيلي نيميتشكين، وهو أستاذ مشارك في جامعة موردوفيا الحكومية، إلى أن منظوري الحقيقة والمصالحة في المجتمع الروسي ينظر إليهما في المقام الأول في سياق تاريخ الدولة الروسية في القرن العشرين.

38 - وسلط السيد نيميتشكين الضوء على أهمية فهم التجربة المأساوية للاتحاد الروسي بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1917، التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية التي تميزت بانهييار التقاليد، وفقدان استمرارية التجربة الثقافية وتدمير الروابط بين الأجيال. وشمل ذلك عمليات الترحيل الجماعي للشعوب الأصلية والأقليات العرقية مثل الشعب الفنلندي الأوغري، قبل أن يتم إلغاء هذه السياسات بعد سنوات عديدة. وهكذا، في الوقت الذي كانت فيه العديد من الشعوب الأخرى في الاتحاد الروسي تشارك بنشاط في إحياء وتطوير اللغة والثقافة على الصعيد الوطني في أوائل التسعينيات، كان فنلنديو إنغيريا يركزون على التدابير المفروضة عليهم.

39 - وأشار السيد نيميتشكين إلى أنه وفقا لمنظمات فنلندي إنغيريا، اتخذت الدولة التدابير المناسبة في اعترافها بالحقوق المنتهكة، ولكنها لم تنشئ آلية انتصاف فعالة في شكل تعويض ولم تتخذ تدابير أخرى للتخفيف من أخطاء الماضي. وبدلاً من ذلك، طُلب من الأشخاص الذين رد لهم الاعتبار أن يثبتوا في المحكمة على أساس كل حالة على حدة أن الأعمال الانتقامية أثرت على أسرهم، وأن يطلبوا تعويضاً فردياً مناسباً. وهكذا، فإن البعد الجماعي لحقوق الشعوب الأصلية لم يؤخذ في الاعتبار بشكل كاف في عملية جبر الضرر، على الرغم من أن عملية تقصي الحقيقة ورد الاعتبار اعترفت بالإجراءات غير المشروعة التي اتخذتها الدولة ضد شعب بأكملهم، وليس ضد ممثليه من الأفراد.

40 - وشدد السيد نيميتشكين على أنه يجب على الدول أن تتعامل مع عمليات الحقيقة والمصالحة بطريقة كلية تشمل جميع العناصر الضرورية، بما في ذلك استعادة الحقوق المنتهكة. غير أن سن عادة إحياء الذكرى والاعتراف القانوني والعلمي بارتكاب أفعال غير مشروعة، وإن كانا يساهمان في المصالحة والتغلب على عواقب الصدمة الموروثة عبر الأجيال، فإنهما لا يكملان العملية إذا لم تسفر هذه التدابير عن استعادة الحقوق والحصول على التعويضات.

41 - ولاحظ سلفادور ميلاليو، محام من شعب مابوتشي ومستشار سابق لشؤون الشعوب الأصلية لدى وزير الداخلية والأمن العام في شيلي، جهل الدولة بالشعوب الأصلية وقيمتها. وذكر أن التوصيات المنبثقة عن لجنة الحقيقة التاريخية والاتفاق الجديد مع الشعوب الأصلية المنشأة عام 2001 لم تتفد، وأشار إلى عجز الدولة عن الالتزام بهيكل الاتفاقات.

42 - وأشار السيد ميلاليو إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، فشدد على مسألة مشاركة الشعوب الأصلية في صنع القرار، مشيراً إلى أنه في الوقت الحالي لا يوجد من يمثل الشعوب الأصلية في أجهزة الدولة في شيلي. وعلاوة على ذلك، أشار إلى عدم مراعاة الدولة لروح التواصل والترابط بين البشر والطبيعة. وفي سياق العلاقة بين الدولة والشعوب الأصلية، شدد على أن تسوية النزاعات ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها عملية اعتراف وليس عملية تتدرج في سلسلة من المطالب.

43 - ولاحظ السيد ميلاليو أنه لا يمكن تجاوز حقبة الاستعمار بدون المصالحة. وأضاف أنه لا توجد حالياً تجربة للعدالة الانتقالية فيما يتعلق بالحقوق الجماعية. وعلاوة على ذلك، أبرز كيف أن زيادة قدرة نساء الشعوب الأصلية على التأثير في السياسة جعل العنف الجنساني داخل مجتمعاتهن أكثر وضوحاً. واقترح

النهوض بدبلوماسية الشعوب الأصلية لتعزيز الحوار وتبادل ونقل المعارف بشأن كيفية التعامل مع الآليات الحكومية الدولية لصالح الشعوب الأصلية تجنباً للنزعة المركزية.

44 - وخلال المناقشات، شدد الخبراء على أن الأهداف الأساسية للنظم الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالشعوب الأصلية هي الرخاء والوثام والسلام والاستدامة والمعاملة بالمثل والمسؤولية تجاه المجتمع المحلي بأسره. غير أن الدول دأبت على اعتبار هذه النظم حواجز أمام "التنمية" واعتمدت سياسات لحظرها أو تدميرها. ومما زاد من تعزيز أوجه الإجحاف وعدم المساواة الهيكلية التشريعات التمييزية والقوانين القمعية، التي تتجاهل عادات الشعوب الأصلية وغيرها من النظم. وفي مثل هذه الحالات، توجد نظم الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية على شفير الانقراض. ومع ذلك، يمكن لمجتمعات الشعوب الأصلية نفسها أن تنشط نظمها من أجل تحسين وضع مجتمعاتها المحلية. ودعا المشاركون الدول إلى احترام نظم الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية والاعتراف بسلطات الشعوب الأصلية في آليات الحوار بين الدول.

45 - ولوحظ أيضاً أن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في عملية العدالة التصالحية الكولومبية، الذي تعود جذوره إلى عدالة الشعوب الأصلية (*ley de origen*)، أصبح جزءاً من إطار العدالة الانتقالية الأوسع نطاقاً. وأدى ذلك إلى التفكير في إحقاق العدالة عن الانتهاكات المرتكبة ليس فقط في حق البشر ولكن أيضاً في حق الأراضي والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، أقام الجهاز القضائي الخاص حواراً بين السلطة القضائية التابعة للدولة والسلطات القضائية الخاصة بالشعوب الأصلية والشعوب الأصلية نفسها، يقوم على أساس الاحترام المتبادل والاستقلال الذاتي. وأدى ذلك إلى تعزيز الشفافية في التواصل ونتج عنه فهم أعمق لولاية الشعوب الأصلية على مستوى الدولة.

46 - واتفق المشاركون أيضاً على أن هذه العمليات تتيح الفرصة للشعوب الأصلية لإيصال "حقيقتها" إلى عامة السكان، والتوصل إلى تفاهم مشترك. وعلاوة على ذلك، يجب اعتبار أي عملية نهجا كلياً وليس قطاعياً، لأن حقوق الشعوب الأصلية مترابطة وغير قابلة للتجزئة.

47 - وتذكر أيضاً أن نماذج العدالة الانتقالية يجب أن تراعي السياق الثقافي للجهات المطبقة عليها سياسات العدالة وأن تنفذ كذلك ضمن نهج متعدد الثقافات وألا تكرر النموذج الرأسي المتدرج من القمة إلى القاعدة. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، وعلى الرغم من دفع التعويضات في قضية خطة سانشيز (Plan de Sánchez) التاريخية، لم تستفد الشعوب الأصلية من التعويضات المناسبة من الناحية الثقافية، وظلت العدالة بعيدة المنال كما كان الحال دائماً؛ لذلك، تشكل الاحتفالات الروحية التي تتم بشكل جماعي وترميز الأحلام مفتاحاً لإعادة بناء نسيجها الاجتماعي.

دال - معايير وسياسات تسوية النزاعات والحقيقة والعدالة الانتقالية والمصالحة

48 - أدار حلقة النقاش فرانسيسكو كزافييه مينا، نائب الممثل الإقليمي عن أمريكا الجنوبية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في شيلي.

49 - وناقشت هانا ماكغليد، عضوة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، تاريخ شعوب أستراليا الأصلية في سياق الاستعمار، والجهود التي بذلتها الشعوب الأصلية على مر السنين لإبراز تاريخها الحقيقي من خلال وسائل مختلفة للاعتراف بالماضي وسعيها إلى المصالحة المحتملة، على الرغم من عدم

إقرار أي عملية رسمية في هذا الشأن. وقد أدت التقارير والتحقيقات المختلفة المتعلقة بسياسة إبعاد أطفال الشعوب الأصلية عن أسرهم إلى اتخاذ بعض الولايات الإقليمية إجراءات إيجابية.

50 - وأنشأت حكومة أستراليا مجلس المصالحة مع الشعوب الأصلية في عام 1991، وعلى مدى عقد من الزمان دعم المجلس المصالحة وسرداً أكثر صدقاً للتاريخ. وأوصى المجلس، في تقريره النهائي المقدم إلى الحكومة في عام 2001، بأن تبرم أستراليا معاهدات مع الشعوب الأصلية وأن يُعدّل الدستور لحظر التمييز العنصري. وانخرط الآلاف من الأستراليين في عملية المصالحة، وشاركوا في اجتماعات ومسيرات المصالحة من أجل الاعتراف بالماضي والتعبير عن ندمهم. وقد قبلت جميع الحكومات المصالحة، وأقرها حزب العمال الأسترالي الحاكم حالياً على المستوى الاتحادي، ودعمها قطاع الأعمال. وتشرف منظمة المصالحة الأسترالية على اعتماد خطط عمل المصالحة؛ غير أنه لا توجد قدرات مخصصة لرصد الخطط، ولا يمكن للشعوب الأصلية المتضررة من العنصرية والتمييز المنهجي على أيدي مثل هذه الهيئات أن تلجأ إلى أي عملية رسمية. وفي عام 2022، طلبت منظمة المصالحة الأسترالية من الناس "التحلي بالشجاعة لإحداث التغيير" والتصدي للعنصرية المنهجية التي تؤثر على الشعوب الأصلية. وتشارك بعض الولايات والأقاليم، بما في ذلك فيكتوريا والإقليم الشمالي وكوينزلاند، في عملية إبرام معاهدات مع الشعوب الأصلية.

51 - وقد اجتمعت أيضاً الشعوب الأصلية في أولورو، في إطار عملية إصلاح دستوري، واعتمدت بيان أولورو النابع من القلب⁽³⁾، الذي يدعو إلى إنشاء صوت سياسي وطني في إطار الدستور الأسترالي. وأقر رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز، عشية انتخابه في عام 2022، عملية استفتاء بشأن إدراج "صوت الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس" في الدستور. ونظراً لعدم وجود هيئة تمثيلية للشعوب الأصلية منذ أن حلت الحكومة هذه الهيئة، فإن عملية "الصوت والمعاهدة والحقيقة" التي أقرت منذ أكثر من خمس سنوات في أولورو أصبحت الآن سياسة حكومية رسمية. وسيسمح وجود "صوت" للشعوب الأصلية في الدستور بالتمثيل الوطني والدعوة بشأن جميع القضايا التي تؤثر على الشعوب الأصلية.

52 - وأشار إدواردو غونزاليس، المتخصص في العدالة الانتقالية، إلى توسع مجال العدالة الانتقالية، وهو دليل على أهميته لبناء السلام وتعزيز سيادة القانون. فقد تطور هذا المجال تدريجياً ليشمل تجارب السكان الذين يعيشون في ظروف تتسم بالضعف، بما في ذلك الشعوب الأصلية - التي خطت، بالتوازي مع ذلك، خطوات واسعة نحو الاعتراف الدولي ونحو أعمال حقوقها. وأضاف أن النقاء هاتين العمليتين في النهاية دفع الشعوب الأصلية إلى تبني عناصر من العدالة الانتقالية كأدوات للنهوض بحقوقها، ودفعها كذلك إلى السعي لتحرير افتراضات وممارسات العدالة الانتقالية من آثار الاستعمار.

53 - واستناداً إلى تجارب مشاركة الشعوب الأصلية في لجان تقصي الحقائق وعمليات التعويض والمقاضاة، أشار السيد غونزاليس إلى الكيفية التي تحدت بها وجهات نظر الشعوب الأصلية الافتراضات والمنهجيات المعتمدة تقليدياً في مجال العدالة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، قدم التوصيات التالية لكي تنتظر فيها آليات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الهيئات الدولية: ضمان الاعتراف الرسمي والصريح بالشعوب الأصلية وأشكال العدالة الخاصة بها ومفاهيمها، فضلاً عن الأضرار التي ألحقت بها تاريخياً؛ وإخضاع عمليات العدالة الانتقالية المنطوية على إمكانية المساس بحقوق الشعوب الأصلية لنفس قواعد التشاور والموافقة المنصوص عليها في سياسات الدولة الأخرى، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن

(3) انظر <https://ulurustatement.org/the-statement/>.

حقوق الشعوب الأصلية؛ وإدراج الممارسات التصالحية والعلاجية التي تتبعها الشعوب الأصلية في جميع آليات العدالة الانتقالية بشكل رسمي؛ والمشاركة في الحوار مع نساء وشباب الشعوب الأصلية ومعالجة احتياجاتهم المحددة؛ والحفاظ على توجه إنهاء الاستعمار في وضع المعايير من أجل ضمان مصالحة حقيقية.

54 - ولاحظ ينس هاينريش، رئيس ممثلية غرينلاند في كوبنهاغن، إلى أن حكومة الإدارة الذاتية في غرينلاند أنشأت لجنة المصالحة في غرينلاند في عام 2014. وكان هدف اللجنة هو معالجة الإرث التاريخي للحقبة الاستعمارية في غرينلاند. ورفضت حكومة الدانمرك المشاركة، ولذلك ركزت اللجنة على المصالحة الداخلية في غرينلاند. ومع ذلك، فقد تحسنت العلاقة بين الدانمرك وغرينلاند منذ ذلك الحين، بسبب الضغط الذي تمارسه غرينلاند والاعتراف بأهميتها الجيوسياسية. وتتناول الدراسات الجارية الموروثات التاريخية مثل تحديد النسل غير الطوعي. والهدف السياسي طويل الأجل لغرينلاند هو الاستقلال.

55 - وأشار السيد هاينريش إلى أن التاريخ المشترك بين البلدين في كل من غرينلاند والدانمرك يعتبر ضروريا لبناء علاقة أقوى. وفي حالة غرينلاند، فإن دراية الشعب دراية جيدة بتاريخه مسألة لها أهمية قصوى في عملية بناء الدولة الحالية. ويُشكّل طريق غرينلاند نحو الاستقلال عملية مستمرة تعيّن فيها التصالح مع تركة تاريخها الاستعماري وتجاوزها، وتطوير بناء الدولة ليمتد إلى مجالات جديدة.

56 - وأشار السيد هاينريش أيضا إلى أن الدانمرك هي التي كتبت تاريخ غرينلاند في معظمه. بيد أن قدرة المرء على سرد تاريخه هي جزء مهم من تعريف الذات. وينبع الشعور بالدونية في غرينلاند من تطوّر وتحديث البلد في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتُشكّل الأعوام الثلاثمائة من التاريخ المشترك والمتوازي الذي تتقاسمه غرينلاند والدانمرك تاريخاً مطبوعاً بالتقدم والمفاوضات بدأت فيه الآن ديناميات القوة في التحول.

57 - وخلال المناقشة، سلط المشاركون الضوء على أهمية التحالفات الاستراتيجية بين المنظمات ذات الولايات المختلفة للبحث عن الحقيقة، ودعم الضحايا في سعيهم إلى تضميد جراحهم وتمكينهم من أجل التماس العدالة. ففي غواتيمالا مثلاً، كانت للدعم النفسي الاجتماعي المقدم إلى نساء الشعوب الأصلية الناجيات من أحداث قرية زيבור زاركو أهمية حاسمة⁽⁴⁾ وضروريا حتى يشعرون بالارتياح للخروج عن صمتهم علنا في عام 2011 ورفع قضية. ومن خلال إنشاء شبكة للتضامن والدعم والتحدث علنا بلغات الشعوب الأصلية، جرى تمكين النساء وقُمن بوضع تدابير وقائية كافية وإطلاق حملة إعلامية فعالة.

58 - ولوحظ أيضا أن هناك حاجة إلى ثقة أساسية بين الأطراف للوصول إلى مرحلة يتسنى فيها إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، وأن العدالة الانتقالية لا تحل المشاكل ولكنها قد تضيي عليها ترتيبا وقد تعلم الناس كيفية التعامل معها. ومثلما أُشير إليه في حالة غرينلاند، يمكن إنشاء لجان غير رسمية لتقصي الحقائق فيما بين الشعوب الأصلية نفسها. وقد كان الشأن كذلك في كولومبيا، حيث بدأت الشعوب الأصلية والمجمعات والجماعات النسائية الكولومبية ذات الأصل الأفريقي العمل قبل إنشاء لجنة لتقصي الحقائق. بيد أن المبدأ

(4) في عام 1982، أنشأ الجيش مركزا للاستراحة في قرية سيبيور زاركو في غواتيمالا. وكان آنذاك قادة شعب كيكيتشي في المنطقة يسعون للحصول على حقوق قانونية في أراضيهم. فأقدم الجيش ردا على ذلك على ارتكاب أعمال الاختفاء القسري والتعذيب وقتل رجال الشعوب الأصلية واغتصاب نساء الشعوب الأصلية واستعبادهم. انظر

www.unwomen.org/en/news/stories/2018/10/feature-sepur-zarco-case

الأساسي المستخلص يتمثل في أنه بدون الاعتراف المحدد بوضع الشعوب الأصلية، يتعذر نشوء مسار لنجاح أدوات العدالة الانتقالية.

59 - وسلط الضوء أيضا على أهمية تقديم الجهات الفاعلة الدولية للدعم الاستراتيجي، ليس فقط قبل وأثناء التقاضي في قضية معينة، ولكن أيضا فيما يتعلق بتنفيذ أحكام التعويضات الممنوحة في القضية. فعلى سبيل المثال، ذكر أن خبراء القانون الدولي يمكنهم تقديم موجزات أصدقاء المحكمة ويمكن لكيانات الأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ تدابير الجبر بالتعاون الوثيق مع الضحايا ومنظمات الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي استخدام آليات الأمم المتحدة للشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، حيثما أمكن، إلى التأثير على سلوك الدول وتغييره. وأشار أحد الخبراء إلى أهمية السعي إلى تجاوز نبرة الخصومة "بيننا وبينهم"، من أجل الانخراط في بناء السلام. وتحدث عدة خبراء عن أهمية معالجة الصدمات المتوارثة بين الأجيال.

60 - وشدد رئيس المنتدى الدائم على أهمية إدماج عامل التنظيم في صفوف الشعوب الأصلية في إطار عملية استماع ذاتي ترمي لإقامة الوحدة، وأشار إلى أهمية الثقة بين أفرادها.

هاء - استراتيجيات لتحديد الثغرات والتحديات وسبيل ممكن للمضي قدما

61 - من أجل تحديد استراتيجيات لتحديد الثغرات والتحديات وسبيل ممكن للمضي قدما بشأن المواضيع التي نوقشت، نظم الخبراء والمشاركون أنفسهم في فريقين عاملين. وعين كل فريق عامل مقدما ومقررا. وتليت نتائج الفريقين العاملين في الجلسة العامة التي أدارها رئيس المنتدى الدائم.

62 - وأشار الفريقان العاملان إلى المذكرة الإرشادية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة لإزاء العدالة الانتقالية، واقترحا أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع آليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية، بإعداد تقرير تكميلي يركز على الشعوب الأصلية. وحدد الفريقان العاملان المسائل التالية ذات الأهمية الحيوية التي يمكن إدراجها في التقرير التكميلي:

(أ) المشاركة الكاملة والفعالة:

'1' تعليم/فهم قضايا الشعوب الأصلية ونضالاتها، مع التحول بعيدا عن النماذج القائمة على أنظمة التعليم الغربية؛

'2' يجب على الدول أن توفر الموارد (المالية والبشرية) لضمان المشاركة الكاملة والفعالة على جميع المستويات؛

'3' يجب على الدول أن تكفل إنشاء آليات بمشاركة كاملة وفعالة من الشعوب الأصلية، مع إتاحة إمكانية الوصول المناسب من حيث لغات الشعوب الأصلية ونطاقها الجغرافي؛

'4' تعزيز مشاركة نساء الشعوب الأصلية وتمثيلهن في عمليات صنع القرار؛

'5' يجب على الدول أن تحترم هياكل الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية وتمثيلها؛

'6' يجب على الدول أن تكفل التمثيل المناسب للشعوب الأصلية في كل مجال وهيكل؛

- 7' ينبغي أيضا إدماج المنظورات المستعرضة، بما يشمل مشاركة شباب الشعوب الأصلية وشيوخ الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية؛
- (ب) الحوار الفعال
- 1' ينبغي اعتبار التنوع مصيدا مفيدا للحوار الفعال وليس عقبة أمامه، مع احترام بروتوكولات الشعوب الأصلية. ويختلف واقع الشعوب الأصلية من بلد إلى آخر، وبالتالي هناك حاجة إلى فهم خصوصياتها؛
- 2' يجب على الدول أن تعزز الحوار مع المحاورين الذين تعترف بهم الشعوب الأصلية؛
- 3' يجب على الدول أن تعترف بأن إنهاء الاستعمار شرط مسبق للمصالحة؛
- (ج) التعاون بين نظام العدالة الرسمية ونظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية:
- 1' يجب على الدول أن تنشئ آليات للتنسيق والتعاون فيما بين نظام العدالة الرسمي ونظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية؛
- 2' يمكن للإصلاح المؤسسي، مثل تدريب القضاة، أن يحسن العلاقة بين نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية ونظام العدالة الرسمي؛
- 3' يجب أن يمتد تأثير نظم العدالة الرسمية وأن تُجرى هذه النظم التقييمات وتوفد البعثات الميدانية في أراضي الشعوب الأصلية، باستخدام معايير مناسبة ثقافيا.
- (د) التحقيق في الحالات:
- 1' يجب على الدول أن تكفل التحقيق على نحو سليم في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية؛
- 2' يجب توثيق الأدلة وحفظها ونشر السجلات على الملأ توخيا للشفافية في عمليات المصالحة. فالمحفوظات تشكل عنصراً أساسياً في تقصي الحقائق؛
- 3' يجب على الدول إجراء تحقيقات في الحالات بلغات الشعوب الأصلية واحترام بروتوكولات الشعوب الأصلية؛
- (هـ) التعليم والتمويل:
- 1' ينبغي لنظم التعليم أن تدرس حقوق الشعوب الأصلية وتعززها؛
- 2' يجب ضمان التمويل على جميع المستويات لتعزيز حركات الشعوب الأصلية ومنظماتها؛
- 3' هناك حاجة إلى زيادة تمويل البحوث التي تقودها الشعوب الأصلية، لتعزيز معارف الشعوب الأصلية والحلول التي تطرحها؛
- (و) أشكال مختلفة من الشفاء:
- 1' الروحانية هي مفتاح المصالحة داخليا والصفح عن الجناة؛
- 2' يمكن أن تكون الموسيقى قناة للتعبير عن الإحباط والحزن والغضب والعواطف الأخرى؛

- 3' الإنصاف إلى الآخرين؛
- (ز) الأراضي والأقاليم والمياه والمياه الساحلية والموارد الأخرى:
- 1' إن حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير على أراضي وأقاليم أجدادها ومياها ومياها الساحلية وغيرها من الموارد أمر أساسي في السعي إلى الحقيقة والمصالحة؛
- 2' على الدول احترام الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية واتفاقاتها البناء والمعاهدات التاريخية؛
- 3' اعتماد التشريعات الوطنية بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، حينما تتعلق تلك التشريعات بأقاليمها وأراضيها ومواردها الطبيعية ومياها الساحلية وغيرها من الموارد؛
- (ح) تمكين الشعوب الأصلية لأجل التعبير عن الحقيقة الخاصة بها:
- 1' ضمان قدرة الشعوب الأصلية على التعبير عن الحقيقة الخاصة بها ودعم إنشاء الآليات الخاصة بها؛
- 2' يجب أن تستخدم لغات/تاريخ الشعوب الأصلية كأدوات لتجميع عناصر الحقيقة الخاصة بالشعوب الأصلية؛
- 3' يجب أن تركز العدالة المحدثة للتحويل على الأسباب الجذرية والوقاية، والاحتياجات الجماعية، والإصلاح المؤسسي لمعالجة الشواغل الاجتماعية والثقافية، في جملة أمور، وعلى "ضمانات عدم التكرار"؛
- (ط) انتهاكات حقوق الإنسان:
- 1' ينبغي إدانة انتهاكات حقوق الشعوب الأصلية على الدوام، بغض النظر عن نسبتها المنوطة من السكان الوطنيين؛
- (ي) الدول وكيانات الأمم المتحدة:
- 1' ينبغي للدول والأمم المتحدة أن تعالج بطريقة متكاملة شواغل الشعوب الأصلية، وليس بشكل منعزل وقصير الأجل؛
- 2' ينبغي للدول والأمم المتحدة الاعتراف بأن المصالحة مستحيلة دون الاعتراف بانتهاك حقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية؛
- 3' يجب على الدول والأمم المتحدة مواءمة إدراكها لمفاهيم الشعوب الأصلية ورؤاها الكونية باستخدام مصطلحات مثل تعدد القوميات والعدالة التصالحية والعدالة الشاملة المحدثة للتحويل؛
- 4' ينبغي للدول أن تضع عمليات لإنشاء آليات لإنفاذ الصكوك الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية؛

٥' مكاتب الأمم المتحدة القطرية مدعوة لدعم عمليات التشاور مع الشعوب الأصلية والمسؤولين الحكوميين قبل الدورات السنوية للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية باعتبارها فرصة لتسليط الضوء على القضايا الملحة الراهنة وإبراز أصوات الشعوب الأصلية في العمليات الدولية؛

(ك) الصكوك الدولية؛

١' يجب أن يتخذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أساساً لأطر العدالة الانتقالية وسيادة القانون؛

٢' يجب تطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بطريقة مباشرة؛

٣' ينبغي تنقيح إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجماع والتعسف في استعمال السلطة (قرار الجمعية العامة 34/40) من أجل توسيع نطاق تعريف الضحايا، بما في ذلك من حيث الطبيعة.

ثالثاً - التوصيات

63 - أشير خلال المناقشات التي جرت في اجتماع فريق الخبراء إلى الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات من أجل ضمان تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها على جميع المستويات، وتحديدًا على أرض الواقع. وقدم الخبراء في الاجتماع توصيات مختلفة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك التوصيات الرئيسية التالية:

64 - ينبغي للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يوصي الدول والحكومات بما يلي:

(أ) مراجعة وتنقيح الدساتير الوطنية والأطر القانونية من أجل الاعتراف الشامل بحقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية. وينبغي أن تتم عملية تنقيح الدستور بالتعاون الوثيق مع الشعوب الأصلية؛

(ب) وضع برامج تدريبية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية لأجل الوكالات الحكومية ومسؤوليها. وتدريب جهاز القضاء ومسؤولي إنفاذ القانون أمر أساسي لاتخاذ تدابير جبر الضرر المحدثة للتحويل، ويجب أن تبذل هذه الجهود بالتعاون مع الشعوب الأصلية؛

(ج) ضمان إدماج قيادات الشعوب الأصلية في جميع مؤسسات العدالة الانتقالية، بمشاركة نشطة من مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها التمثيلية، وتكييف هيكل مؤسسات العدالة الانتقالية ليشمل هذه القيادات بشكل فعال؛

(د) ضمان الإدماج المناسب للشعوب الأصلية المعنية من خلال مؤسساتها التمثيلية في مبادرات منع النزاعات وعمليات السلام والاتفاقات. ويجب على الحكومات أن تنشئ آليات للحوار تستهدف تحقيق نتائج طويلة الأجل تعود بالنفع على الجميع، بدلاً من إضعاف منظمات الشعوب الأصلية وتقسيمها؛

(هـ) تعزيز واحترام القرارات التي يتمخض عنها تطبيق نظام العدالة الخاص بالشعوب الأصلية من قبل قيادات وسلطات الشعوب الأصلية، إذ يحدث في بعض الظروف أن يقيم النظام القضائي الرسمي دعاوى قضائية موازية ضدها بدعى أن القرارات المتخذة تتجاوز أراضيتها؛

(و) التنسيق وإجراء حوار بين نظام العدالة الرسمي ونظم العدالة الخاصة بالشعوب الأصلية من أجل الارتقاء بسبل اللجوء إلى القضاء وحل المنازعات والإسهام في قيام علاقات يسودها الوئام داخل مجتمعات الشعوب الأصلية وداخل المجتمع؛

(ز) منع قيام وسائل الإعلام بتقديم صورة نمطية عن قضايا الشعوب الأصلية ونضالاتها بوصفها تؤثر سلباً على تطور المجتمع، وبنيتها أحياناً أفراد الشعوب الأصلية بالخونة أو الإرهابيين. ويجب على الدول أن تضع وتنفذ سياسات لمكافحة التمييز تحترم حقوق الإنسان؛

(ح) تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز عمليات الحقيقة والمصالحة وتمكينها من ذلك، مع تكليفها بدعم البرامج التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

65 - وينبغي للمنتدى الدائم أن يوصي كيانات الأمم المتحدة بأن تعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بحلول عام 2025، في إطار التعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالتعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالشعوب الأصلية، وفي ضوء المذكرة الإرشادية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية، تقريراً تكملياً يركز على الشعوب الأصلية، مع مراعاة المسائل الرئيسية المحددة في اجتماع فريق الخبراء هذا.

المرفق الأول

برنامج العمل

التاريخ/الوقت	البرنامج
الثلاثاء،	
15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022	
11:00-10:00	حفل الافتتاح التقليدي يقيمه حكيم شعب مابوتشي دوراليزا ميلاليم وماريو ميلاليم، شيلي ملاحظات افتتاحية رأؤول غارسيا - بوشاكا، نائب الأمين التنفيذي لشؤون الإدارة وتحليل البرامج في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ماريا خوسيه توريس ماتشو، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في شيلي داريو ميهيا مونتالفو، رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
11:40-11:30	عرض افتتاحي تقدمه روزماري لين، الرئيسة بالنيابة لفرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية - أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
13:30-11:40	الموضوع 1: تسوية النزاعات، والحقيقة والعدالة الانتقالية والمصالحة: القانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة مدير الجلسة: داريو ميهيا مونتالفو، رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية عروض يقدمها كل من: لورا فلوريس، مديرة شعبة الأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام بريندا غان، مديرة الشؤون الأكاديمية والبحوث، المركز الوطني للحقيقة والمصالحة في كندا بنجامين إيلاباكا، محام، خبير في حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، مستشار حقوق الإنسان في بلدية رابا نوي مناقشة عامة أسئلة توجيهية:

- ما هي القوانين العرفية والتقاليد القانونية للشعوب الأصلية التي تحتاج إلى إدماج أفضل في عمليات العدالة الانتقالية؟
- كيف يمكن إدماج إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من مبادئ الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية في عمليات تسوية النزاعات والسلام والمصالحة؟
- ما هو الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة للشعوب الأصلية في التفاوض على اتفاقات السلام، أو غيرها من عمليات صنع السلام؟
- هل يستخدم الممارسون المبادئ التوجيهية والبروتوكولات القائمة التي توجه عمليات العدالة الانتقالية وبناء السلام، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك فائدة في الأخذ بمبادئ توجيهية محددة للشعوب الأصلية؟
- كيف تعمل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك الشعوب الأصلية؟

الموضوع 2: الحواجز التي تحول دون مشاركة الشعوب الأصلية

18:00-15:00

مديرة الجلسة: هانا ماكغليد، عضوة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

عروض يقدمها كل من:

أميناتا ديالو، ممثلة جمعية تينينان، مالي

كارلوس بوفيدا، محام، قاضي الشؤون الجنائية الثاني سابقاً في كوتوباكسي، ومستشار وطني ودولي، وأستاذ جامعي، إكوادور

مناقشة عامة

أسئلة توجيهية:

- كيف أشركت عمليات العدالة الانتقالية الشعوب الأصلية واستجابت لاحتياجاتها أو أخفقت في ذلك؟
- ما هي التحولات التي ينبغي أن تقع داخل الحكومة وبالشراكة مع الشعوب الأصلية لتهيئة الظروف للانتقال من الإنكار إلى الاعتراف، وإحلال التعاون بدل النزاع؟
- ما هي الأصوات المسموعة في المجال العام التي تركز على المخاوف/الارتباك/عدم الثقة التي تعارض جوانب المصالحة؟

- لماذا تستبعد الشعوب الأصلية في كثير من الحالات من عمليات بناء السلام الوطنية؟

الأربعاء،

16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

13:30-10:00

الموضوع 3: أمثلة على الدروس المستفادة من الأعمال المضطلع بها من جانب الشعوب الأصلية وبالتعاون معها

مدير الجلسة: فيتال بامبانزي، عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
عروض يقدمها كل من:

آنا مانويلا أوتشوا أرياس، قاضية في المحكمة الخاصة للسلام في كولومبيا
فاسيلي نيميتشكين، أستاذ مشارك، قسم التخصصات القانونية، البحوث الوطنية،
جامعة موروفيا الحكومية، الاتحاد الروسي
سلفادور ميلاليو، محام من شعب مابوتشي، ومستشار سابق لشؤون الشعوب
الأصلية لدى وزير الداخلية والأمن العام في شيلي
مناقشة عامة
أسئلة توجيهية:

- ما هي الدروس الرئيسية الثلاثة التي تعلمتها من عملك مع الشعوب الأصلية؟
- ما هي الدروس التي استخلصتها من عمل الشعوب الأصلية في مجال تسوية النزاعات والمصالحة والعدالة الانتقالية؟
- ما هي التدابير التي تم تحديدها لضمان تنفيذ النهج القائمة على المساواة بين الأعراق وبين الجنسين؟
- كيف يمكن نقل أمثلة الدروس المستفادة فيما بين المناطق؟

الموضوع 4: معايير وسياسات تسوية النزاعات والحقيقة والعدالة الانتقالية والمصالحة

18:00-15:00

مدير الجلسة: فرانسيسكو كزافييه مينا، نائب الممثل الإقليمي عن أمريكا الجنوبية
لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في شيلي
عروض يقدمها كل من:

هانا ماكغليد، عضوة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

إدواردو غونزاليس، مستشار وأستاذ في مجال حقوق الإنسان، متخصص في العدالة الانتقالية

ينس هاينريش، رئيس ممثلة غرينلاند في كوبنهاغن

مناقشة عامة

أسئلة توجيهية:

- ما هي العمليات، القضائية وغير القضائية على السواء، التي يمكن تتيح الاعتراف بالضحايا وتعزيز احترام حقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية؟
- ما هي الأبعاد العرقية المراعية للاعتبارات الجنسانية التي يمكن النظر فيها للتعامل مع الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية؟
- كيف يمكن توفير العدالة والاعتراف والكرامة للضحايا وضمان تنفيذ المعايير المتفق عليها لإيجاد السلام؟
- ما هي الممارسات والمنهجيات الجيدة في تعزيز وتيسير الحوار البناء مع الدول؟

الخميس،

17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

13:30-10:00

أداء موسيقي لمجموعة الموسيقى الأنديزية خانتاتي (Khantati), “Grito de nuestros pueblos”

الموضوع 5: استراتيجيات لتحديد الثغرات والتحديات وسبيل ممكن للمضي قدما

تشكيل فريقين عاملين حسب اللغة (الإنكليزية والإسبانية) لإعداد التوصيات

جلسة عامة لتقديم تقارير الفريقين العاملين

مديرة الجلسة: روزماري لين، الرئيسة بالنيابة لفرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية - أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ملاحظات ختامية

داريو ميهيا مونتالفو، رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

داريو ميهيا مونتالفو، الرئيس

فيتال بامبانزي

هانا ماكغليد

الخبراء

أميناتا ديالو، مالي

إدواردو غونزاليس، بيرو

بريندا غان، كندا

ينس هابنريش، غرينلند

بنجامين إيلاباكا، شعب رابا نوي الأصلي، شيلي

فاسيلي نيميتشكين، الاتحاد الروسي

سلفادور ميلاليو، شيلي

آنا مانويلا أوتشوا أرياس، كولومبيا

كارلوس بوفيدا، إكوادور

منظومة الأمم المتحدة

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في شيلي

المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في شيلي